التغير الديموغرافي واثاره الاقتصادية على الاقتصاد الليبي

د. عبدالفتاح أبوبكر سالم*

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن البعد الاقتصادي للتغير الديموغرافي وتأثيره على الاقتصاد الليبي، من خلال تحليل التغيرات الديموغرافية المتجسدة في النمو السكاني ومعدلات الخصوبة، علاوة على ذلك، الوقوف على أسباب التغير الديموغرافي وواقع الهجرة ودورها في التغير الديموغرافي، بالإضافة إلى الخوص في الاثار الاقتصادية الناتجة عن التغير الديموغرافي، والتي بدورها تؤثر على الاقتصاد القومي، الأمر الذي ترتب عليه كم هائل من المؤشرات والتغيرات في الخصائص الاقتصادية، والتي بدورها تؤدي إلي معوقات تنموية وإلي تداعيات على الجهود الرامية إلي تحقيق التنمية المستدامة، توصل الباحث إلي عدة نتائج أهمها، انخفاض معدلات النمو السكاني ومعدلات الخصوبة خلال السنوات الاخيرة وارتفاع معدلات البطالة ونقص فرص العمل الجيد لكثرة الصرعات والنزعات الاهلية وعدم الاستقرار السياسي، ومن أهم التوصيات التي توصل اليها الباحث، تنويع مصادر الدخل وتوجيه الدعم المالي والمؤسسي والفني والقانوني وتخفيف الاعتماد على القطاع العام في خلق فرص التوظيف وكذلك العمل على حماية الثروات في ليبيا كالذهب والنحاس والمعادن الأخرى، واتخاد الإجراءات وتفعيل القوانين الكفيلة للحد من استنزافها.

الكلمات المفتاحية: التغيرات الديموغرافية، الخصائص الاقتصادية، البطالة.

المقدمة:

تشهد ليبيا تغيرات ديموغرافية خلال العقد الأخير أي بعد ثورة 17 فبراير، والتي يمكن أن تؤثر هذه التغيرات على الاقتصاد القومي وما ينتج عنها من مؤشرات وتغيرات في خصائص السكان ، تمثل أهم تحديات التنمية لما لها من تداعيات على الجهود الرامية إلي تحقيق التنمية المستدامة ومن بين التحديات الأخرى للعوامل الديموغرافية على التنمية، والتي يتميز بها الوضع السكاني في ليبيا دون العديد من المجتمعات الأخرى، هو العمالة الوافدة والهجرة غير القانونية التي أصبحت في العقود الاخيرة تتوافد بأعداد كبيرة جداً، وخاصة في الجنوب الليبي الذى أصبح ساحة ومكان للاستيطان، والمثل على ذلك ما حدث في مدينة مرزق من تهجير قسري وبت الرعب بين السكان الاصليين بهدف قطع أمل العودة إلي ارضهم ومنزلهم، كل ذلك ناتج عن غيب الدولة وانعدم الأمن والاستقرار.

أن هذا التواجد للهجرة غير القانونية أصبح من أكبر المشاكل التي تواجه الدولة الليبية في ميادين الأمن والصحة والتهريب والجريمة والسطو والسرقة والقتل وعصابات تهريب الممنوعات، التي أصبحت

* استاذ مشارك، كلية التجارة ترهونة، جامعة الزيتونة.
إيميل: abualftahali@yahoo.com

تتزيد أعدادها على نحو متواصل طيلة السنوات الأخيرة، هذ من شأنه أن يجلب لدولة العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويستغل أيضاً من قبل بعض التيارات السياسية وأصحاب الأجندات السياسية في ليبيا.

فالتحليلات الحالية تشير إلى بعض الاثار المحتملة للتغيرات الديمغرافية على الاقتصاد، فالتغير الديمغرافي يؤثر على الدخل من خلال الاثار الغير المباشرة على القيمة المضافة التي تكون في مجموعها الناتج المحلي الإجمالي للدولة وكما أن التبعات الديموغرافية توثر بشكل مباشر على الادخارات والاستثمارات للسكان مما ينعكس علي عرض العمل والدخل، وكذلك يؤدي إلي زيادة الحاجة إلى الانفاق الحكومي.

مشكلة الدراسة:

تشهد الدول النامية تحولاً ديموغرافياً وخاصة ليبيا، نتج عنها زيادة ملحوظة في نسبة السكان في سن العمل وانخفاض نسبة السكان المعالين، بل وارتفا ع نمو السكان في سن العمل بمعدلات تفوق معدلات نمو إجمالي السكان، مما يعني أن السلوك الاقتصادي للسكان في ليبيا وخاصة اتجاه الادخار والاستثمار وسوق العمل تختلف مع تغير النمو السكاني، فأثار المتغيرات الديموغرافية على المتغيرات الاقتصادية متعددة ومتغيره وهي أثار مباشرة وغير مباشرة، منها ملاحظته في الأجل القصير والأجل الطويل.

وعليه يمكن صياغة اشكالية الدراسة في التساؤل التالي:

ما مدي تأثير التغير الديموغرافي على الاقتصاد الوطني؟

فرضية الدراسة:

بناء على مشكلة الدراسة وتساؤلاتها فأننا نطرح هذه الفرضية التالية:

- أن التغير الديمغرافي يشكل تهديد مباشر للاقتصاد الوطني.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الاتي:

1- وصف وتحليل التغير الديموغرافي وأثره على الدولة الليبية.
2- ايجاد الرؤي والحلول لمشكلة التغير الديموغرافي.
3- التعرف على المعوقات والتحديات التي تواجه عملية الحد من التغير الديموغرافي في ليبيا.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلي ما يلي:

1- التعرف علي البعد الاقتصادي للتغير الديموغرافي وتأثيره على الاقتصاد الليبي.
2- دراسة وتحليل التغيرات الديموغرافية في ليبيا، ومن أهمها معدلات البطالة.

منهجية الدراسة:

في سبيل التوصل الي نتائج تحقيق هدف الدراسة فقد تم الاعتماد علي المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج الأكثر ملاءمة لطبيعة موضوع الدراسة.

الدراسات السابقة:

1-دراسة (لخضر، حيمور، 2021م) : بعنوان " النمو الديمغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية في الجزائر " هدفت هذه الدراسة الى محاولة تحديد مفهوم النمو السكاني والوصول إلى مدى تأثير النمو السكاني على عملية التنمية الاقتصادية، ومعرفة أثر المتغيرات على نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالي، وتوصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها : يتأثر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بشكل كبير في الجزائر بمعدل الوفيات الخام ومعدل الخصوبة، بالتالي فإن معدل النمو الطبيعي، لم يظهر في النموذج ويمكن ارجاع ذلك الى انه لا توجد علاقة واضحة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو الطبيعي في الاجل الطويل ، وبالتالي لا تؤثر المتغيرات في معدل النمو الطبيعي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وتبين ان الأثر الصافي للنمو السكان السريع على التنمية الاقتصادية في الجزائر هو سلبي في الاجل القصير الا أن هذا لا يحجب عنا تلك الاثار الايجابية والتي تظهر في الاجل الطويل ، بحيث يؤدي الى هيكل سكاني شاب، هذا الاخير يميل للتغيير والتحديث بالبحث عن حلول مبتكرة للمشكلات وارتياد المخاطر كما أن الشباب يملك القدرة على الابتكار والابداع ، وبتناول هذه الدراسة للنمو الديموغرافي واثاره على التنمية الاقتصادية في الجزائر فان هذه الدراسة تتفق مع دراستنا في تناول نصيب الفرد من الدخل القومي ومعدل الوفيات وتختلف مع درستنا من حيث الزيادة السريعة للنمو السكاني في الجزائر .

2-دراسة (محمد، 2018): بعنوان " النمو السكاني واثره على الناتج المحلي الاجمالي في ليبيا" هدفت هذه الدراسة إلي التعرف على أثر النمو السكاني على الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة من 1990 الى 2013م، وهل هناك علاقة سببية بين انخفاض النمو السكاني والناتج المحلي الإجمالي، وتوصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها: أن انخفاض معدل المنو السكاني في ليبيا يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال تأثيره على العديد من القطاعات الانتاجية مثل الزراعة والصناعة، أن الزيادة في عدد السكان بمقدار 100 ألف نسمة تؤدي الى نتائج إيجابية على الناتج المحلي الاجمالي، بزيادة مقدرها 4.3 مليار دينار، وكذلك تأثر القطاعات الاقتصادية غير النفطية (الزراعة والصناعة) بعدد ونوعية القوي العاملة داخل الاقتصاد الليبي، وذلك نتيجة لنقص الأيدي العاملة الوافدة في أغلب الخطط التنموية السابقة، وانتقال أغلب القوي العاملة داخل الاقتصاد إلى قطاع الخدمات العامة، وهو ما يوضح اوجه الشبه والاتفاق في انخفاض معدل النمو السكاني في ليبيا ودخول الايدي العاملة المهاجرة وهى احد صور تأثير التغير الديموغرافي على الدولة الليبية وتختلف مع دراستنا في المقارنة بالنشاط الزراعي والصناعي .

3-دراسة (خالد، 2017): بعنوان " السكان والتغيرات الديموغرافية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الليبي " وهدفت هذه الدراسة إلي التعرف على أثر السكان والتغيرات الديمغرافية على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وتطور السكان والقوي العاملة في ليبيا، وتوصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها: أن ما افقد النمو السكاني أهمية في الدراسات الاقتصادية هو الاعتماد على معدل التغير السنوي في عدد السكان فقط وانما يجب الاعتماد على متغيرات ديموغرافية أخري أكثر تفضيلاً، مثل التوزيع العمري للسكان وخاصة فئة الداخلين الجدد إلي سوق العمل أو المتوقع دخولهم في المستقبل القريب، أن ليبيا سيكون لديها عدد أكبر من الاطفال في هذا العقد والعقود القادمة، كذلك عدد أكثر ممن يدخلون سوق العمل لأول مرة، أن التغير في التركيب العمري للسكان يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الجزئية والكلية ومن ثم التنمية الاقتصادية، فالأنفاق الاستثماري حقق معدلات نمو مطربة فأحيانا تكون بالسالب وهو ما يعني انكماشا أو تراجعاً في قيمة الاستثمار وان كانت لا تستمر أكثر من سنة أو سنتين على التوالي واحياناً تأخذ إشارة موجبه وتستمر لسنوات عديدة وهو ما يشير إلى أن الاتجاه العام لقيمة الاستثمار نحو الزيادة .

4-دراسة (احمد، 2016م) : بعنوان " مراحل الانتقال الديموغرافي وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاردن " هدفت هذه الدراسة إلى تتبع مراحل التغيرات والتحولات السكانية للمجتمع الأردني في بناء نماذج واقعية لمراحل الانتقال الديموغرافي والوبائي لسكان الاردن باستعراض الاوضاع السطحية والبيئية والامراض والأوبة المصاحبة لها، ومعرفة مزايا وخصائص كل مرحلة من مراحل الانتقال الديموغرافي وموقع الأردن من دول العالم المتقدم والدول النامية بالنسبة لنظرية الانتقال الديموغرافي والفرصة السكانية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها : أن الامراض السارية والمعدية كانت تفتك بالآلاف من ابناء هذا البلد سنوياً، وذلك خلال النصف الاول من هذا القرن وما قبله، وقد كانت لهذه الامراض الاثر الكبير والرئيسي في الحد من الزيادة السكانية عبر القرون، إن انتقال البلاد من المرحلة الاولى إلى المرحلة الثانية من مراحل الانتقال الوبائي والديموغرافي قد أدي إلي حدوث الانفجار السكاني شأنها شأن الدول الاخرى التي شهدت مثل هذا الانفجار، وقد كان لذلك الانفجار الاثر الكبير في استنزاف الموارد الوطنية، وقد أهتمت هذه الدراسة بتناول موضوع الامراض والأوبة واثارها على التغير الديموغرافي وتزايد عدد الوفيات في الاردن، الامر الذى يعد اتفاق مع دراستنا لتزايد عدد الوفيات نتيجة للصراع المسلح في ليبيا .

5-دراسة (توبين، 2004م) : بعنون " النمو الديموغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية " هدفت هذه الدراسة، إلي الإجابة على الإشكال المطروحة والمتمثلة في التعرف على ظاهرة النمو الديموغرافي من حيث الاسباب والمراحل وعواملها والنظريات والافكار التي تناولت الظاهرة ومعرفة أثار النمو الديموغرافي على التنمية الاقتصادية، وتوصلت هذه الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها : الوضع السكاني أمر ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية في أي بلد ذلك أن التدخل بين المتغيرات السكانية

والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية كبيرة ومتشابكة ومعقدة، أن اثار السكان على التنمية متعددة ومتنوعة ومتشابكة عبر الزمن كما أن عدد غير قليل منها غير مباشر، ومازالت المشكلة السكانية بكل أثارها الاجتماعية والاقتصادية في حد ذاتها معقدة وتزداد تعقيداً يوم بعد يوم ويأتي التعقيد اما من ناحية عامل السكان أو من عامل الموارد .

محاور الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلي المحاور التالية:

اولاً: واقع الاقتصاد الليبي وخصائصه في ظل التغيرات الديموغرافية.

ثانياً: الوضع الاقتصادي في ليبيا.

ثالثاً: التغيرات الديموغرافية في ليبيا وتحديات الديمغرافيا.

رابعا: أسباب التغير الديموغرافي واثره على الدولة الليبية.

خامساً: واقع الهجرة ودورها في التغيرات الديموغرافية في ليبيا.

سادساً: الآثار الاقتصادية الناتجة عن التغير الديموغرافي.

سابعاً: النتائج والتوصيات.

اولاً : واقع الاقتصاد الليبي وخصائصه في ظل التغيرات الديموغرافية .

إن الاستفادة من التغيرات الديموغرافية الإيجابية بشكل عام يتطلب توافر مؤشرات اقتصادية تستوعب هذه التغيرات التي تساهم في تفاقم المشكلة الاقتصادية من تضخم وبطالة وفقر وعجز بالموازنة العامة وزيادة الدين العام وغيرها من الاختلالات، وبالتالي يجب تخطيط السياسات الاقتصادية التي تتسجم مع هذه التغيرات الديموغرافية، بحيث يتم توظيف هذه التغيرات التوظيف الأمثل بما ينعكس في زيادة النمو الاقتصادي والحد من البطالة والتضخم، فالاقتصاد الليبي هو اقتصاد ريعي، اقتصاد صغير الحجم نسبياً، ويعتمد في دخله على مورد طبيعي ناضب (النفط الخام)، كمصدر للدخل والعملة الأجنبية، كما يتصف بمحدودية القوي العاملة الوطنية خصوصاً العمالة المهرة، (عليلش، 2016ص 184) .

إذ تعتمد الحكومة الليبية في الحصول على (80%) من غذائها و على (90%) من مستلزمات الإنتاج الزراعي والصناعي من الخارج، حيث إن الاقتصاد الليبي يعتمد على الأيدي العاملة الأجنبية في عملية الإنتاجية والتي هي بطبيعة الحال عمالة وافدة وعرضية حيث لا تتوافر فيها الخبرة اللازمة لتحقيق المستهدف وهي عمالة وقتيه وغير مستمرة حيث أن اعدادها تتغير من وقت إلي آخر حسب الأوضاع الاقتصادية والسياسية في ليبيا، (خشخوشة، 2009م، ص 155) .

خصائص الاقتصاد الليبي:

يمكن توضيح الخصائص المميزة للاقتصاد الليبي من خلال الاتي، (عليلش، 2016، ص 184-185) :

1- اقتصاد وحيد الجانب: الاعتماد شبه الكامل على النفط الخام كمصدر رئيسي للدخل القومي وللصرف الأجنبي، حيث تشكل الصادرات النفطية حوالي 96% من إجمالي الصادرات النفطية في المتوسط، مما يعني أن القطاع النفطي المصدر الرئيسي للعملة الأجنبية .

2- سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي: ظهر دور الدولة في النشاط الاقتصادي مبكراً في ليبيا بموجب ملكيتها للمورد الطبيعي الوحيد في البلاد واحتكارها للعوائد النفطية والتحكم في كيفية توزيع هذه العوائد واوجه الانفاق المختلفة، وسيطرت الدولة من خلال القطاع العام على وسائل الانتاج عن طريق التأميم اضافة الى انشاء العديد من المشاريع الاقتصادية شملت مختلف القطاعات الصناعية، والزراعية، والمؤسسات المالية، والتجارة الداخلية والخارجية ويتمثل دور القطاع العام أيضا في حجم الانفاق على الخدمات المتعلقة بالتعليم والصحة والاسكان والمرافق.

3- ضعف مساهمة القطاع غير النفطي: يتسم الاقتصاد الليبي بضعف القاعدة الانتاجية للقطاعات غير النفطية، وانخفاض القدرة الاستيعابية، وعدم التنوع، وخضوع هذه القطاعات لهيمنة القطاع النفطي من حيث التمويل، وذلك لعدم وجود مصادر اخرى بديلة للدخل .

4- ارتفاع معدلات انكشاف الاقتصاد المحلى على الخارج، يعتبر الاقتصاد الليبي من الاقتصاديات التي تعتمد على العالم الخارجي بشكل كبير بالاستناد الى الاهمية النسبية التي تمثلها التجارة الخارجية في الناتج المحلى الإجمالي، فالتركيز السلعي لهيكل الصادرات والمتمثل في النفط، كما تمت الاشارة اليه سابقاً اضافة الى التنوع السلعي للواردات كل ذلك جعل من الاقتصاد المحلى منفتحاً على الخارج.

5- ضعف ومحدودية المقدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية في القطاعات غير النفطية خاصةً، وتشير بعض الإحصائيات إلى دخول بعض رؤوس الأموال الأجنبية، إلا أن 80% من هذه الأموال في القطاع النفطي، ويرجع ضعف جذب الاستثمارات الأجنبية إلى غياب المناخ المشجع على الاستثمار لعدة عوامل لعلّ من أهمها: تدني مستوى البنية التحتية، غياب الأطر القانونية الفعالة المتعلقة بالمستثمر، تخبط السياسات الاقتصادية للدولة .

6- إن قيمة الصادرات النفطية لم تكن ثابتة، بل تتحدد بكل من سعر البرميل من النفط والكمية المصدرة منه، (أبو حبيل، 2003م، ص 14) .

7- ضعف أو انعدام المقدرة التنافسية للاقتصاد الليبي في القطاعات غير النفطية.

8- سيطرة القطاع العام على النسبة العظمى من النشاط الاقتصادي للدولة.

ثانياً : الوضع الاقتصادي في ليبيا .

منذ عام 2011م وحتى تاريخ اعداد هذه الدراسة، لم تحدث تغييرات هيكلية حقيقية في الاقتصاد في ليبيا وظل قطاع النفط والغاز المصدر الرئيسي لأي نمو اقتصادي يمكن أن يحدث، مساهماً بما يقارب

63% من القيمة المضافة الاجمالية، في حين ساهم كل من قطاع: الإدارة العامة، تجارة الجملة والتجزئة، والصناعة، والنقل والاتصالات، والزراعة ب 23%، 4.6%، 3.3%، و0.9% على التوالي من إجمالي القيمة المضافة خلال الفترة الزمنية المذكورة، سجل حجم التبادل التجاري بين ليبيا والعالم الخارجي خلال الفترة (2019 – 2022)، ارتفاعاً بلغت نسبته في المتوسط نحو 24.1%، ويعود هذا الارتفاع فى حجم التجارة الخارجية إلي نمو حجم الصادرات والتي بلغت في المتوسط نسبة 48.6%، حيث سجل حجم التبادل التجاري سنة 2022م ارتفاعاً بلغ 19.1% مقارنة بالعام 2021م، وذلك بسبب ارتفاع الصادرات النفطية نتيجة استقرار انتاج وتصدير النفط الخام،(تقرير التجارة الخارجية لليبيا،2023م ، ص1) .

ويغلب على الاقتصاد الليبي في ليبيا سمة الاتنوع، إذ يسيطر القطاع العام على جل الأنشطة الاقتصادية التي تخلق فرصاً للتوظيف في ليبيا، وقد زاد ترسخ هذه السمة بعد عام 2011م بارتفاع وتيرة إحجام الكثير عن الاستثمار بشكل مكثف في القطاع الخاص بسبب الظروف السياسية والأمنية غير المستقرة، إضافة إلى السياسات الاقتصادية التي تم تبنيها في السنوات الماضية والتي أدت إلي انحسار إيرادات القطاع الخاص وارتفاع تكاليف الاستثمار ومدخلات الإنتاج وازدياد عوائق استيرادها عبر المنافذ إضافة الى سوء وسائل وطرق توزيع الإنتاج والخدمات محلياً وإقليمياً ودولياً وانعدام وجود سياسات واضحة ومستقرة تعالج هذه المختنقات، هذا لم يحدث بطبيعة الحال بمنأىً عن السياق الدولي خاصة في السنوات الأخيرة في ظل انتشار وباء كورونا والحرب في أوكرانيا وآثارهما السلبية على الاقتصاد العالمي، غير أن ليبيا وفى ظل وضعها السياسي والاقتصادي الغير مستقر تأثرت بدرجة أسوء مما لو كان الوضع أكثر استقراراً وكانت المؤسسات الحكومية أكثر جاهزية لمواجهة هذه الظروف الدولية الطارئة .

لم تتجاوز قيمة الصادرات الليبية في عام 2019م 29.6 مليون دولار منها كانت منتجات نفطية (نفط خام ومشتقاته)، موزعة إلى، دول الاتحاد الاوربي وإقطار جامعة الدول العربية والدول الاسيوية وبعض الدول الاوربية وبلدان أفريقيا ودول شمال ووسط وجنوب امريكيا وكذلك استراليا ونيوزيلاندا،(المرجع السابق،2023م ص3) .

تدهورت الانتاجية وجودة الوظائف المعروضة في سوق العمل والعوائد المحصلة منها في ليبيا بشكل ملحوظ خلال السنوات الماضية، وذلك لأن افراد المجتمع يسعون جاهدين الى عدم البقاء طويلاً في حالة بطالة والبحث عن أي وظيفة أو وسيلة للتوظيف – في القطاع العام بالدرجة الاولي – تكفل لهم مستوى معين من الإنفاق على الحاجات الأساسية دون النظر إلى نوعية الوظائف المتاحة أو جودة بيئات العمل أو المهارات المطلوبة لشغلها أو الانتاجية والظروف المتوفرة لتحسينها، ومع تزايد أعداد الوافدين الجدد الى سوق العمل في ظل عدم وجود تحسن حقيقي وملموس سواء في معدلات التوظيف

أو معدلات مشاركة القوة العاملة في الأنشطة الاقتصادية الانتاجية الى مستويات تاريخية كان لها الأثر السلبي البالغ على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي .

ومن المتوقع أن تؤثر الظروف الديموغرافية على واقع سوق العمل في ليبيا بشكل كبير في العقود القادمة إذ تشير التقديرات إلى أن نسبة من هم في سن ال65 فما فوق ستزداد من 4.5% في 2020م إلي 16% عام 2050م مما يعني انخفاضاً بمعدل 4 أضعاف في حجم القوة العاملة في ليبيا، ذلك أن نمو السكان في ليبيا خلال العشر سنوات القادمة من المتوقع أن لا يتعدى 1% فقط، ومن المتوقع أيضاً انخفاض نسبة من هم في سن ال 15 فأقل من إجمالي السكان من 28% عام 2020م إلى 19% عام 2050م، وقد يستمر معدل نمو القوة العاملة الليبية في الانخفاض حتى يصبح مع حلول عام 2040م سالباً وفقاً لأحد السيناريوهات المطروحة في هذا السياق، ولكي تتمكن ليبيا من المحافظة على نوع من الاستقرار في معدلات التوظيف والمشاركة فإنها تحتاج إلى خلق ما بين 510 ألف الى 1.4 مليون فرصة عمل خلال العقود الثلاثة المقبلة، وبالتحديد فإنه يتعين على الاقتصاد الليبي توليد 55 ألف وظيفة سنوياً حتى عام 2030م للإبقاء على معدل التوظيف مستقراً نسبياً والحد من التدهور المستمر في إنتاجية العمل، والجدير بالذكر أن ما بين 13% الى 18% من هذه الوظائف من المتوقع أن تكون من نصيب العمالة المهاجرة على افتراض بقاء نسبة المهاجرين الى اجمالي السكان في ليبيا على حالها، ولكن إذا ازدادت هذه النسبة فإن ذلك يعني أن على الاقتصاد الليبي توليد أكثر من 55 ألف وظيفة سنوياً للمواطنين الليبيين ، وللعودة الى مستويات النمو الاقتصادي في ليبيا ما قبل 2011م فإن انتاجية العمل يجب أن تنمو بمعدل 5.3% سنوياً على مدى السنوات القادمة وصولاً إلى عام 2030م، ويجب أيضاً أن ينمو الاقتصاد الليبي بمعدل يتراوح ما بين 7% الى 8% سنوياً لتحقيق نوع من الاستقرار في معدلات التوظيف، وفي سياق ذي صلة ساهم الاقتصاد غير الرسمي في الناتج المحلي الاجمالي الرسمي بمعدل يتراوح ما بين 30% الى 40% خلال الفترة ما بين 2013م – 2020م، في الوقت الذي قدر نمو حجمه من حوالي 10% الى ما يقارب 20% خلال نفس الفترة.(البنك الدولى،2023،ص1).

ثالثاً: التغيرات الديموغرافية في ليبيا وتحديات الديمغرافيا .

تحدث التغيرات الديموغرافية في العالم نتيجةً لعدة عوامل مختلفة في طبيعتها ودرجة حدتها، كالطفرات السكانية في فترات معينة والهجرات البشرية بسبب الأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية والمناخية والصراعات السياسية والعسكرية، وتجدر الاشارة إلي اننا سوف نشير هنا إلي معدل الزيادة السكانية ومعدل المواليد، علاوة على ذلك معدل الخصوبة في ليبيا لم يعد حجم السكان ينمو بمعدلات كبيرة و مُبشّرة خلال العقود الثلاثة الأخيرة، إذ انخفض معدل الزيادة السكانية في ليبيا – حسب بيانات البنك الدولي المتاحة في العام الحالي (2023م) – من 3.56% عام 1960م إلى2.44%عام 1991م ثم إلى 1.89% عام م2000 وإلى 1.13% عام 2022م، كما هو موضح بالشكل رقم (1) علماً بأن معدلات النمو السكاني في ليبيا كانت تتراوح ما بين (4% – 5%) خلال الفترة (1973–

1983م)(المرجع السابق،ص1)، وفى هذا السياق اعتمد الباحث على الفترة الزمنية من 2000م، حيث تعطي الخلفية العلمية لهذه الدراسة .

الشكل رقم (1) معدل الزيادة السكانية (%) سنوياً في ليبيا خلال الفترة من 2000 الى 2022م

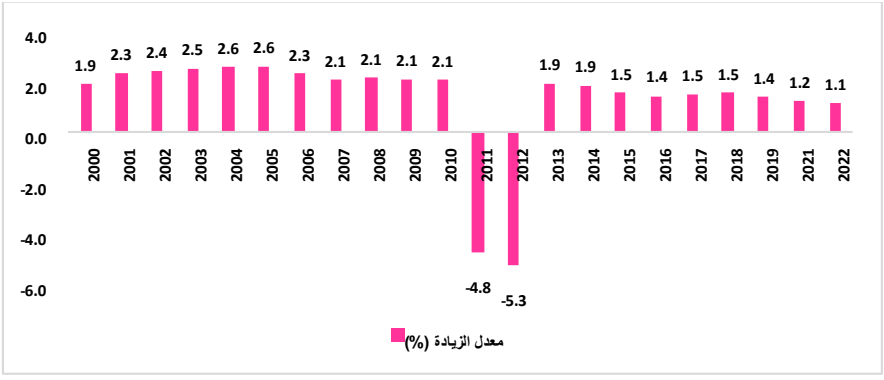

المصدر : البنك الدولي .

كما انخفض معدل المواليد الإجمالي (لكل 1000 نسمة) من 50.46 لكل 1000 نسمة في عام 1960م إلى 29.47 في عام 1990م ثم إلى 21.19 عام 2000م وإلى 17.82 في عام 2021م كما موضح بالشكل رقم (2) .

الشكل رقم (2) معدل المواليد الاجمالي في ليبيا (لكل 1000 شخص) خلال الفترة من 2000 إلى 2021م

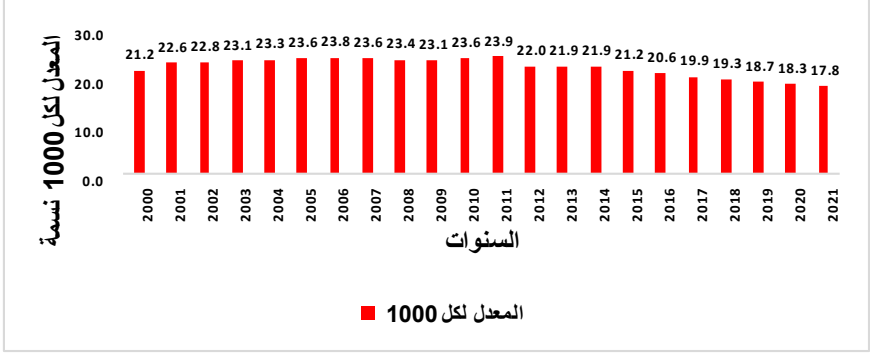

المصدر : البنك الدولي .

وقد شهد معدل الخصوبة الإجمالي في ليبيا أيضاً انخفاضاً ملحوظاً من 7.37 ولادات لكل امرأة في عام 1960م إلى 4.96 في عام 1990م ثم إلى 2.85 عام 2000م وانخفض إلى 2.46 ولادات لكل امرأة في عام2021م، كما هو موضح بالشكل رقم (3). وهي معدلات منخفضة بشكل كبير ومُقلقة في ذات الوقت(المرجع السابق،ص1).

الشكل رقم (3) معدل الخصوبة الإجمالي (عدد الولادات لكل امرأة) في ليبيا خلال الفترة من 2000 الى2021م

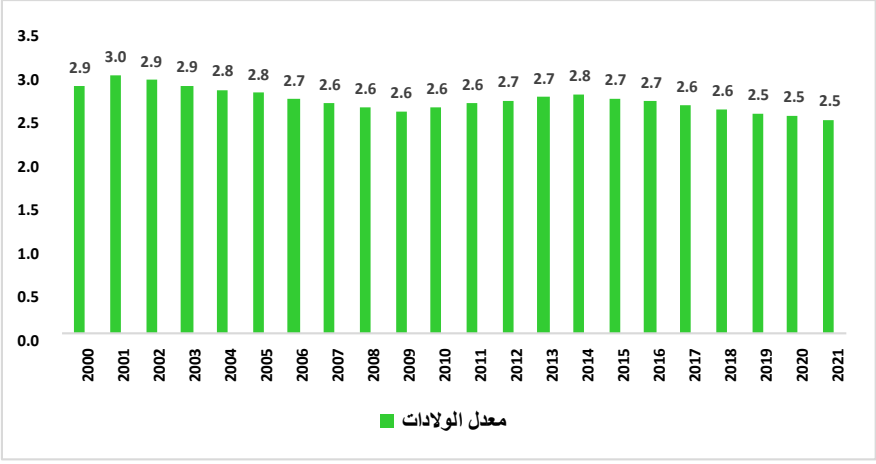

المصدر : البنك الدولي .

شهدة ليبيا خلال العقدين الاخرين انخفاضاً ملحوظاً في نسبة الخصوبة ومرد ذلك إلى جملة من الاسباب، تجسدت في عزوف الشباب على الزواج، وندرة الموارد الاقتصادية، عدم وجود فرص عمل، واهمل الدولة للخطط التنموية .

رابعاً: أسباب التغير الديموغرافي واثره على الدولة الليبية .

من أهم الأسباب التي دعت الى ظهور التغير الديموغرافي في ليبيا ما يلي (أبوزيد، 2019، ص 30):

1- الانفلات الأمني في ليبيا من أهم أسباب التغير الديموغرافي، أي عدم سيطرة الدولة على حدودها، شجع المهاجرين غير الشرعيين على التواجد والاستيطان وخاصة في الجنوب الليبي .

2- غياب السلطة الليبية التي تطبق الأنظمة والقوانين، شجع دخول المهاجرين إلى الاراضي الليبية دون رقيب ولا حسيب.

3- الفقر والبطالة في الدول المجاورة شجع على البحث عن عمل لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية.

4- النزاعات الداخلية، احدثت خللاً في النسيج الاجتماعي مما نتج عنه صراعات قبلية .

خامساً: واقع الهجرة ودورها في التغيرات الديموغرافية في ليبيا .

نظراً للظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة وارتفاع معدلات البطالة ونقص فرص العمل الجيدة ونظراً لكثرة الصراعات والنزاعات الأهلية وعدم الاستقرار السياسي في العديد من دول القارة الأفريقية يترك عدد كبير من شباب القارة بلدانهم متجهين إلى الخارج بحثاً عن العمل وعن حياة أفضل لهم ولأسرهم حيث أصبحت الهجرة بالنسبة لبعض المجتمعات وسيلة للبقاء، ومع تزايد حركة الهجرة في

أفريقيا تعتبر ليبيا أحد أهم بلدان المقصد أو العبور إلى أوروبا ومن أهم الأسباب التي تجعل ليبيا بلد مقصدا للعديد من المهاجرين، أنها دولة مترامية الأطراف ولها حدود طويلة مع كل من الجزائر والنيجر وتشاد والسودان وجمهورية مصر، وكل هذه الدول مصدرة للمهاجرين بالإضافة إلى أن هذه الحدود غير مراقبة وغير مسيطر عليها من قبل السلطة لتردي الأوضاع السياسية والأمنية في البلاد مما يسهل للمهربين إدخال المهاجرين بشكل غير شرعي، فالتواجد الغير مقنن للسكان غير الوطنيين في دولة كليبيا ذات مساحة جغرافية شاسعة وحدود مترامية الأطراف مع ست دول معظمها تشهد معدلات نمو سكاني مرتفع وتعاني من الضيق الاقتصادي ونقص في فرص العمل شأنها أن تجلب الي ليبيا العديد من المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية، (التقرير الوطني الخامس للتنمية البشرية، 43، 2018م) .

ويشير تقرير المنظمة الدولية للهجرة IOM الصادر سنة 2022م إلى أن عدد المهاجرين الموجودين في ليبيا (679.974) من (41 جنسية)،(IOM,2022,p،4)، وأغلب هؤلاء المهاجرين، من الدول المجاورة وهى النيجر وتشاد والسودان ومصر ويتمركز أغلبهم في المدن الساحلية زوارة وطرابلس ومصراته وسرت وأجدابيا وبنغازي، كما أظهر التقرير بأن 26% منهم عاطلون عن العمل وأما الباقي فيمارسون الأعمال اليومية التي تعتمد على الجهد العضلي ولا تحتاج إلى مهارات كبيرة ك الزراعة وأعمال البناء وصيد الاسماك ويعمل القليل منهم في مجال التجارة والصناعة .

سادساً: الآثار الاقتصادية الناتجة عن التغير الديموغرافي .

ويمكن إيجاز أهم الآثار الاقتصادية الناتجة عن التغير الديموغرافي في ليبيا فيما يلي: (ناجي، 2019، ص 2)

1- استنزاف وإهدار الموارد الاقتصادية للدولة :

يعتبر الجنوب الليبي من أهم المناطق الغنية بالموارد وخاصة الذهب والنحاس واليورانيوم ناهيك عن الموارد الأخرى، حيث تعتبر مدينة مرزق من المدن الهامة في ليبيا، إذ يوجد بها أهم الأحواض النفطية التي يُقدّر فيها الاحتياطي النفطي القابل للاستخراج بأكثر من 5 مليارات برميل إضافةً إلى الموارد الاقتصادية الأخرى، غير أن التحولات الديموغرافية والتقلبات الأمنية التي حدثت في العقد الأخير شكّلت تهديداً خطيراً وتحدياً كبيراً أمام الدولة الليبية في قدرتها على الاستفادة المثلى من هذه الموارد المتاحة بما يعود بالنفع العام على المجتمع الليبي. كما أن الاستغلال غير المشروع من قبل من يحملون أرقاماً وطنيةً للمنح والمزايا المالية التي تمنحها الدولة الليبية يمثل قناةً أخرى لهدر واستنزاف الموارد الوطنية الليبية خارج إطار القانون.

2- آثار التغير الديموغرافي على الادخار والاستثمار الكلي :

إن انخفاض معدل النمو السكاني يؤثر سلباً على معدلات الادخار والاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي وهو ما يؤدي بدوره إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، إذ يؤثر انخفاض عدد

السكان سلباً على عملية خلق التراكمات الرأسمالية اللازمة لتمويل عملية التنمية، وكلما كان حجم الادخار ضعيفاً كلما كان حجم الاستثمار ضعيفاً تبعاً لذلك، وهو ما ينتج عنه صعوبة وضعف في مدى وفرة التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية الحيوية في الاقتصاد الليبي.

3- آثار التغير الديموغرافي على الإنفاق الحكومي :

إن زيادة معدلات النمو الديموغرافي تؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق الحكومي، وفي هذا الصدد قد تحتاج الحكومة الليبية إلى زيادة الإنفاق على الخدمات الحيوية والبُنى التحتية لتلبية الطلب المتزايد وبالتالي زيادة تراكم رأس المال في القطاعات المختلفة، وهذا بدوره قد يؤدي إلى تفاقم في العجز المالي في الموازنة، وخاصة أن الإنفاق الحكومي المخصص

للباب الأول (المرتبات والأجور وما في حكمها) قد بلغ 18.3 مليار دينار ليبي من إجمالي الإنفاق الذي بلغ حوالي 24.9 مليار دينار ليبي خلال الأشهر الأولى من عام 2023م.

4- آثار التغير الديموغرافي على سوق العمل :

تكمن آثار التغير الديموغرافي على سوق العمل في التغير الذي تشهده الفئات العمرية للسكان وخاصة فئة السكان في سن العمل، ويمكن تتبع ذلك من خلال بعض العوامل أهمها، (عليلش، 2016م، ص ص59-60).

أ- نسبة السكان في سن العمل حيث يؤدى التغير الديمغرافي إلي ارتفاعها.

ب- معدل المشاركة في قوة العمل، فمن ناحية يعطي انخفاض معدل الخصوبة للنساء فرصة أكبر للإسهام في قوة العمل، ومن ناحية أخرى فإن انخفاض عدد الأطفال يعني امكانية أكبر للاستثمار في تعليمهم، وهو ما يعزز مهارتهم وخبراتهم وفي نفس الوقت يؤخر دخولهم إلي سوق العمل .

ت- إن الزيادة السكانية تزيد من احتمال زيادة معدلات البطالة، نتيجة لتواضع حجم الاستثمار الذي لا يكفي لاستيعاب الوافدين الجدد لسوق العمل .

ث- عرض العمل يتأثر بانخفاض معدلات الخصوبة من خلال، التقدم في العمر ودخول فئة الاطفال في فئة السكان في سن العمل والتي تدخل بدورها سوق العمل، وكذلك مشاركة المرأة في قوة العمل ستزداد نتيجة لتوفر الوقت لعمل المرأة مع انخفاض معدل الخصوبة، ويؤدي ذلك إلي صغر حجم الأسرة وتحسين تعليم أطفالها.

فالنمو السكاني وتحديداً النمو في الفئة العمرية للسكان النشيطين اقتصادياً يضغط باتجاه زيادة عرض قوة العمل، إلا أن هذا العرض الإضافي يجب أن يكون متناسباً مع الموارد المتاحة وخاصة رأس المال المادي لينعكس في زيادة الناتج، وإن لم تتوفر الموارد والإمكانيات الاقتصادية لاستيعابه سيؤدي إلي زيادة معدلات البطالة ويخفض من مستوى الأجور، وبالتالي يتدنى المستوى التأهيلي لقوة العمل المستقبلية بسبب تأثر انخفاض الأجور على التركيب التعليمي للسكان .

5- آثار التغير الديموغرافي على معدلات البطالة :

تشكّل البطالة ظاهرةً خطيرةً تُهدد كافة جهود التنمية وتمثّل تحدياً رئيسياً يواجه الدولة ويعرقل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة في المجتمع. ولايخفى على صانعي السياسة في أي اقتصاد في العالم حقيقة أنّ الموارد البشرية باتت تحتل مركز الصدارة في الاهتمام باعتبارها أهم عنصر من عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي مجتمع إنساني. ولن يتمكن أي اقتصاد في العالم من النمو والنهوض إلا بوجود موارد بشريةٍ ذات مؤهلاتٍ علميةٍ وتقنيةٍ عاليةٍ قادرةٍ على كسب الرهان، فالمورد البشري هو القوة الدافعة الحقيقية لأي مؤسسة ، وهو مصدر كلُّ الطاقات الإنتاجية، وكلُّ نجاحٍ وإنجازٍ يعود إلى الجهد البشري في المقام الأول حتى وإن تعاونت معه الإمكاناتُ الماديةُ الأخرى في عملية الإنتاج، ذاك أن الموارد البشرية هي من يُحدد الأهداف والسياسات ويضع الخطط والبرامج والاستراتيجيات، وهي من يتولى تصميم هياكل الشركات و المؤسسات، و يقوم بتوزيع الأدوار والصلاحيات والمسؤوليات، وهي من يتحمل مسؤولية توجيه وتوظيف الموارد والإمكانات ، بما يعود بالفائدة المستهدفة على مستوى المؤسسات الفردية ومن ثم على الاقتصاد القومي ككل.

من خلال بيانات الجدول (1) والذي يوضح معدلات البطالة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000 – 2022م) حيث نلاحظ بأن معدل البطالة كان في عام 2000م قد وصل الي 14.7% بعد ذلك أخذت معدلات البطالة في الارتفاع حتى وصلت إلى 20.7% من العام 2006م، ثم اخدت في الانخفاض خلال الفترة (2007 – 2010م) ويعتبر اقل معدل بطالة في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة في العام 2010م، وهو 11.3%، وثم قفز معدل البطالة إلى 19.0% في العام 2011م ، واستمرت في الارتفاع في باقي مدة الدراسة وهي الفترة الممتدة من (2011 – 2022م) تتراوح بين 19.0% الي 19.6%.(الاصفر، سالم، 2021،ص4).

وتزايد معدلات البطالة في ليبيا دليل على انه ليس هناك سياسات واضحة المعالم للحد من هذه الظاهرة المعقدة لما لها اثار على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية وعلى مستوى المجتمع ككل والفرد العاطل عن العمل ايضاً. لقد انتشرت هذه الظاهرة بين صفوف الشباب الخريجين من حملة الشهادات الجامعية والمعاهد العليا والمتوسطة باعتبار ان هذه الفئة العمرية بين الشباب تعتبر قوة بشرية يلزم الاهتمام بها استغلالها بشكل أمثل وذلك للمساهمة بدفع عجلة الاقتصاد الوطني، حيث توفر المواد الخام والتي تساهم في اقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي بدورها تمتص الأيدي العاملة العاطلة بالاقتصاد الليبي.

جدول رقم (1) يوضح معدلات البطالة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000– 2022م)

السنة	معدل البطالة %	السنة	معدل البطالة %
2000	14.7	2011	19.0

2001	15.6	2012	19.5
2002	16.5	2013	19.6
2003	17.5	2014	19.7
2004	18.5	2015	19.8
2005	19.6	2016	19.9
2006	20.7	2017	20.0
2007	18.3	2018	18.5
2008	18.3	2019	18.6
2009	13.5	2020	19.4
2010	11.3	2021	19.6
		2022	19.6

المصدر :. مصلحة الاحصاء والتعداد، ليبيا، 2015. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، اعداد مختلفة.

وفي هذا المجال يبرز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بأدوار اقتصادية واجتماعية في غاية الأهمية. إذ ترجع مشكلة البطالة في الاقتصاد الليبي إلى جملة من العوامل على رأسها أسباب هيكلية تعود إلى طبيعة التعامل مع التنمية والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة سواءً المادية أو البشرية، وكذلك إلى عدم إيفاء الحكومة بالتزاماتها المالية والتنموية في إقامة وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تعالج جزءاً مهماً من ظاهرة البطالة. ولعل من أهم سمات البطالة في ليبيا أنها بطالة سلوكية ناجمة عن عزوف الشباب عن الانخراط في بعض المهن المتاحة نتيجة النظرة الدونية لها. كما أنها في كثير من الأحيان تميل إلى أن تكون بطالة هيكلية تمثل شريحة من القوى العاملة لا تتناسب مؤهلاتها مع الوظائف المعروضة.

سابعاً : النتائج والتوصيات

اولاً : النتائج :

1- انخفاض معدلات نمو السكان ومعدلات الخصوبة خلال السنوات الاخيرة، فالخصوبة هي المؤثر الرئيسي في النمو السكاني، فانخفاضها يعني تراجع حجم المجتمع أو انخفاض عدد السكان، وهذا له مؤثرات أخري على التنمية .

2- ارتفاع معدلات البطالة ونقص فرص العمل الجيد لكثرة الصراعات والنزاعات الأهلية وعدم الاستقرار السياسي، حيث تراوحت معدلات البطالة من 19.0% إلي 19.6% في السنوات الاخيرة .

3- غياب الهياكل التنظيمية والإدارية التي من شأنها تعزيز أداء سوق العمل في الاقتصاد الوطني.

ثانياً : التوصيات :

وقد توصل البحث إلي مجموعة من التوصيات وهي كالتالي :

1- تبنّـي استراتيجية جديدة ورؤية شاملة يُخصص فيها نسبة ملائمة من الموارد المالية للموازنة العامة (سنوياً) لغرض تمويل ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لما لها من أثر إيجابي في تخفيض معدل البطالة .

2- تنويع مصادر الدخل وتوجيه الدعم المالي والمؤسسي والفني والقانوني وتخفيف الاعتماد على القطاع العام في خلق فرص التوظيف وتحسين مستوى المعيشة سواءً لأصحاب المشروعات أو العاملين بها .

3- الاهتمام بدعم المناطق والمدن في ليبيا تحقيقاً لمبدأ التنمية المكانية العادلة .

4- توظيف التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في مجالات التعليم الرقمي والتعليم عن بُعد، والتقنيات المتطورة المستخدمة في الاقتصاد .

5- العمل على حماية الثروات في ليبيا كالذهب والنحاس والمعادن الاخرى، واتخاذ الاجراءات وتفعيل القوانين الكفيلة للحد من استنزافها .

6- تشجيع التعليم التقني في ليبيا، وتشجيع الشباب على ارتياد هذا المجال بغية خفض معدلات البطالة وتخفيف الاعتماد على العمالة الاجنبية .

المراجع :

اولاً : دوريات ومقالات وأبحاث ومؤتمرات :

احمد عواد الخوالدة، مراحل الانتقال الديموغرافي وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاردن، مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 43، العدد 3، 2016م .

الاصفر، سالم، واقع البطالة الاسباب – الاثار– وسبل العلاج، دراسة عن الاقتصاد الليبي، خلال الفترة 2000–2020، ليبيا: جامعة بنى وليد، 2021.

خالد على العجيلي المحجوبي، السكان والتغيرات الديموغرافية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الليبي، مجلة المالية والاسواق، سنة 2017م .

لخضر صابرية و حيمور مصطفي، النمو الديموغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد الثالث، العدد 2، سنة 2018م

عبدالفتاح عبدالسلام ابوحبيل، الموارد النفطية والتنمية المستديمة، ندوة الاقتصاد الليبي وتجنيب ايرادات النفط، كلية الاقتصاد والمحاسبة، جامعة سرت، 2003م .

محمد أبولموشة ابراهيم، النمو الاقتصادي واثره على الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا، المجلد التاسع،العدد3، 2018م .

محمد خشخوشة، اثار الازمة المالية على الاقتصاد الليبي، المنظمة العربية للتنمية الادارية 4-5 ابريل، 2009م .

كريمة ناجي، مساع إلي إحداث تغيير ديموغرافي في جنوب ليبيا، جريدة الاندبندت: 2019م .

ثانياً : الرسائل العلمية :

توبين على، النمو الديموغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2014م.

محمد امحمد محمد أبوزيد، الهجرة غير الشرعية وأثرها علي الأمن القومي الليبي، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم جامعة الشرق الأوسط، عمان الأردن ، 2019م .

مفتاح عبدالسلام عليلش، أثر التغيرات الديموغرافية على معدلات النمو الاقتصادي والبطالة في البلدان النامية مع اشارة خاصة لليبيا، رسالة دكتورة غير منشورة، اكاديمية الدراسات العليا طرابلس، 2016م .

ثالثاً : تقارير ونشرات اقتصادية وإحصائيات :

التقرير المنظمة الدولية للهجرة، 2022

التقرير الخامس للتنمية البشرية، الهيئة العامة للمعلومات، ليبيا، 2018م .

المنظمة الدولية للهجرة في ليبيا (IOM)، تقرير عن المهاجرين، الجولة 43، 2022م.

البنك الدولي، 2023م، (www.albankalawli.org) .

تقرير التجارة الخارجية لليبيا، إدارة البحوث والاحصاء، مصرف ليبيا المركزي، 2023م .